

يعلن البنك السعودي البريطاني (ساب) نتائج إجتماع الجمعية العامة غير العادية

يعلن البنك السعودي البريطاني (ساب) عن إنعقاد إجتماع الجمعية العامة غير العادية (الاجتماع الاول) والتي جرى عقدها في تمام الساعة السابعة والنصف من مساء يوم الثلاثاء 28 رجب 1438 هـ الموافق 25 ابريل 2017م بمبنى الإدارة العامة للبنك الكائن في شارع الأمير عبدالعزيز بن مساعد بن جلوي بمدينة الرياض، وبكتمال النصاب النظامي لعقد الإجتماع بحضور مانسبته 76.7% من الأسهم الممثلة لرأس المال، وبعد النظر في توصيات مجلس الإدارة وجدول الأعمال، وعلى ضوء نتائج التصويت، فقد أقرت الجمعية العامة غير العادية ما يلي :

- (1) الموافقة على تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016م.
 - (2) الموافقة على القوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016م.
 - (3) الموافقة على تقرير مراجعي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016م.
 - (4) الموافقة على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016م.
 - (5) الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية للمساهمين عن النصف الثاني من السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016م قدرها 525 مليون ريال سعودي بواقع 35 هللة للسهم الواحد والتي تمثل 3.50% من قيمة السهم الاسمية بعد خصم الزكاة، بالإضافة إلى مبلغ 525 مليون ريال سعودي والذي سبق توزيعه عن النصف الأول من السنة المالية 2016م، وبذلك يصبح إجمالي الأرباح الموزعة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016م مبلغ وقدره 1050 مليون ريال سعودي بواقع 70 هللة للسهم الواحد والتي تمثل 7% من قيمة السهم الاسمية بعد خصم الزكاة. على ان تكون أحقية الأرباح الموزعة عن النصف الثاني للمساهمين المالكين للأسهم يوم إنعقاد الجمعية، والمقيدين في سجل مساهمي البنك لدى مركز الإيداع في نهاية ثاني يوم تداول يلي تاريخ الاستحقاق والذي يوافق 1 شعبان 1438 هـ الموافق 27 ابريل 2017م. وسيتم البدء في توزيع هذه الأرباح للمساهمين إعتباراً من تاريخ يوم الخميس 08 شعبان 1438 هـ الموافق 4 مايو 2017م.
 - (6) الموافقة على إختيار كل من الساده / كي بي إم جي الفوزان وشركاه، والساده/ ايرنست اند يونغ، كمراجعي الحسابات من بين المرشحين وفقاً لتوصية لجنة المراجعة ليوكل لهم مراجعة القوائم المالية للبنك للعام 2017م، والتقارير الربع السنوية وتحديد أتعابهم.
 - (7) الموافقة على صرف مبلغ 2,723,097 ريال كمكافآت وتعويضات لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016م وفق ما تضمنه تقرير مجلس الإدارة السنوي للعام 2016م.
 - (8) الموافقة على تفويض مجلس الإدارة بتوزيع أرباح مرحلية على مساهمي البنك بشكل نصف سنوي او ربع سنوي.
 - (9) الموافقة على تعديل قواعد ولوائح عمل لجنة الترشيحات والمكافآت بما يتسق مع المتطلبات الصادرة عن الجهات الإشرافية.
 - (10) الموافقة على تعيين عضو مجلس الإدارة المستقل الأستاذ/ خالد بن عبدالله الملحم، عضواً في لجنة المراجعة إعتباراً من 25 ابريل 2017 وحتى نهاية الدورة الحالية في 31 ديسمبر 2019م.
 - (11) الموافقة على تعديل النظام الاساسي للبنك ليتوافق مع نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/3) و تاريخ 1437/01/28هـ.
 - (12) الموافقة على قرار مجلس إدارة البنك الصادر بتاريخ 21 سبتمبر 2016 بخصوص حصول البنك على تسهيلات إئتمانية ومشاركة أعضاء مجموعة إتش إس بي سي بي في القابضة (كل بصفته الإعتبارية) في التسهيلات.
- علماً بأن قرار مجلس الإدارة قد تضمن ما يلي :
- "قرر أعضاء المجلس بإستثناء الأعضاء المعينين من قبل مجموعة إتش إس بي سي وبناء على طلبها، ما يلي :
- (i) دخول ساب وحصوله على تسهيلات مشتركة لمبلغ يصل إلى 450,000,000 دولار أمريكي (أربعمائة وخمسون مليون دولار أمريكي) من بنوك داخل أو خارج المملكة العربية السعودية وفقاً للشروط التي يوافق عليها العضو المنتدب،
- (ii) توقيع العضو المنتدب أو أي شخص يفوضه بهذه السلطة على اتفاقية التسهيلات وجميع الوثائق ذات الصلة بها، و

(iii) التنفيذ والأداء من قبل الشركة لجميع الوثائق والأعمال والمسائل التي قد تعتبر بالتالي ضرورية أو المتعلقة بذلك وفقا لما يحدده العضو المنتدب أو أي شخص يفوضه بهذه السلطة، والموافق على ذلك بموجبه.

وسوف يصار للحصول على موافقة كافة الشركاء (باستثناء إتش إس بي سي) في إجتماع الجمعية العامة القادم المقرر في مارس 2017م كشرط لاحق.

(علما بأنه تم تعديل موعد إنعقاد الجمعية بعد صدور قرار مجلس الإدارة المشار إليه هنا ليصبح في شهر أبريل من العام الميلادي 2017م)

ولأعضاء مجلس الادارة الممثلين للشريك الاجنبي مصلحة غير مباشرة فيها وهم كالتالي: السيد/ ديفيد ديو والسيد/ سمير عساف، والسيد نايجل هينشيلوود والسيد/ جورج الحيزري، وهي اتفاقية تمويل مشتركة بلغت حصة مجموعة إتش إس بي سي في هذا التمويل 281,250,000 ريال سعودي (مائتي وواحد وثمانون مليوناً و مائتان و خمسون ألف ريال سعودي) وتعادل 75 مليون دولار أمريكي (خمسة وسبعون مليون دولار أمريكي).

(13) الموافقة على الأعمال والعقود التي ستتم بين البنك وبين أعضاء في شركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة بي في (كل بصفته الاعتبارية)، والذين يعتبرون بمثابة الجهات التي قامت بالترتيب، والجهة المقرضة والمنسقه وبنك التوثيق ولأعضاء مجلس الادارة الممثلين للشريك الاجنبي مصلحة غير مباشرة فيها وهم كالتالي: السيد/ ديفيد ديو والسيد/ سمير عساف، والسيد نايجل هينشيلوود والسيد/ جورج الحيزري، وهي اتفاقية إصدار صكوك ، علما بأن البنك قد حصل علي موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي بتاريخ 2015/09/14م علي برنامج لإصدار الصكوك بقيمة إجمالية وقدرها 2 مليار دولار أمريكي والتي تعادل 7,5 مليار ريال سعودي، كما صدرت موافقة المؤسسة بتاريخ 2016/12/22م علي إصدار شريحة من الصكوك المذكورة بقيمة 2 مليار ريال سعودي (ملياري ريال سعودي) والتي تعادل 600 مليون دولار أمريكي (ستمائة مليون دولار أمريكي) ومدته سنة واحدة. والترخيص بها للعام القادم وسيتم تحديد الأتعاب التي سيتقاضاها الاطراف ذوو العلاقة لاحقا عند اصدار الصكوك.

(14) الموافقة على الأعمال والعقود التي ستتم بين البنك وبين اعضاء شركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة بي في كل بصفته الاعتبارية بتقديم الخدمات والدعم الذي يطلبه البنك فيما يتعلق بطرح البنك صكوك محلية ثانوية مسجلة بالريال السعودي، ولأعضاء مجلس الادارة الممثلين للشريك الاجنبي مصلحة غير مباشرة فيها وهم كالتالي: السيد/ ديفيد ديو والسيد/ سمير عساف، والسيد نايجل هينشيلوود والسيد/ جورج الحيزري، وهي اتفاقية إصدار صكوك بقيمة 1.5 مليار ريال سعودي (واحد ونصف مليار ريال سعودي) ومدته عشرة سنوات والترخيص بها للعام القادم وسيتم تحديد الأتعاب التي سيتقاضاها الاطراف ذوو العلاقة لاحقا عند اصدار الصكوك . (تم الرفع إلي مؤسسة النقد للحصول علي موافقتها و بانتظار الموافقة).

(15) الموافقة على إصدار سندات أو صكوك تمويلية او غيرها من أدوات الدين قابلة للتداول وغير قابلة للتجزئة سواء في جزء أو عدة اجزاء أو من خلال إصدار واحد أو سلسلة إصدارات من وقت لآخر بالريال السعودي أو غيره من العملات وطرحها طرحا عاما أو خاصا داخل المملكة العربية السعودية او خارجها سواء أصدرها البنك بشكل مباشر أو من خلال منشأة يؤسسها لهذا الغرض، وكل ذلك في الاوقات وبالمبالغ والشروط التي يقرها مجلس الإدارة دون الحاجة للرجوع الى الجمعية العامة بهذا الخصوص. وتفويض مجلس إدارة البنك باتخاذ جميع الاجراءات اللازمة للإصدار بما في ذلك الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات المختصة، وللمجلس تفويض الغير بذلك مع منح المفوض حق تفويض الغير.